والمحدثين والفقهاء ان الايمان تصديق بالجنان واقرار باللسان وعمل بالاركان
اشار الى نفي ذلك بقوله **فاما الاعمال** اي الطاعات **فهي تتزايد في نفسها**
**والايمان لا يزيد ولا ينقص** فهاهنا مقامان الاول ان الاعمال غير داخلة
في الايمان لما مر من ان حقيقة الايمان هو التصديق ولانه قد ورد في الكتاب
والسنة عطف الاعمال على الايمان كقوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات
مع القطع بان العطف يقتضي المغايرة وعدم دخول المعطوف في المعطوف
عليه وقد ورد ايضا جعل الايمان شرط صحة الاعمال كما في قوله تعالى ومن يعمل
من الصالحات وهو مؤمن مع القطع بان المشروط لا يدخل في الشرط لامتناع
اشتراط الشيء بنفسه وقد ورد ايضا اثبات الايمان لمن ترك بعض الاعمال
كما في قوله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا على ما مر مع القطع بانه
لا تحقق للشيء بدون ركنه ولا يخفى ان هذه الوجوه انما تقوم حجة على من يجعل
الطاعات ركنا من حقيقة الايمان بحيث ان تاركها لا يكون مؤمنا كما هو راي
المعتزلة لا على من ذهب الى انها ركن من الايمان الكامل بحيث لا يخرج تاركها
عن حقيقة الايمان كما هو مذهب الشافعي رحمه الله وقد سبق تمسكات
المعتزلة باجوبتها فيما سبق المقام الثاني ان حقيقة الايمان لا تزيد ولا تنقص
لما مر من انه التصديق القلبي الذي بلغ حد الجزم والاذعان وهذا لا يتصور
فيه زيادة ولا نقصان حتى ان من حصل له حقيقة التصديق فسواء اتى بالطاعات
او ارتكب المعاصي فتصديقه باق على حاله لا تغير فيه اصلا والايات الدالة
على زيادة الايمان محمولة على ما ذكره ابو حنيفة رحمه الله انهم كانوا امنوا في
الجملة ثم ياتي فرض بعد فرض فكانوا يؤمنون بكل فرض خاص وحاصله انه كان
يزيد بزيادة ما يجب الايمان به وهذا لا يتصور في غير عصر النبي صلى الله عليه وسلم

وفيه



وفيه نظر لان الاطلاع على تفاصيل الفرائض ممكن في غير عصر النبي صلى الله
عليه وسلم والايمان واجب اجمالا فيما علم اجمالا وتفصيلا فيما علم تفصيلا
ولا خفاء في ان التفصيلي ازيد بل اكمل وما ذكر من ان الاجمالي لا ينحط عن درجته
فانما هو في الاتصاف باصل الايمان وقيل ان الثبات والدوام على الايمان زيادة ن الثبات
عليه في كل ساعة وحاصله انه يزيد بزيادة الازمان لما انه عرض لا يبقى الا
بتجدد الامثال وفيه نظر لان حصول المثل بعد انعدام الشيء لا يكون من الزيادة
في شيء كما في سواد الجسم مثلا وقيل المراد زيادة ثمرته واشراق نوره وضيائه في
القلب فانه يزيد بالاعمال وينقص بالمعاصي ومن ذهب الى ان الاعمال من الايمان
فقبوله الزيادة والنقصان ظاهر ولهذا قيل ان هذه المسالة فرع مسالة
كون الطاعات من الايمان وقال بعض المحققين لا نسلم ان حقيقة التصديق
لا تقبل الزيادة والنقصان بل تتفاوت قوة وضعفا للقطع بان تصديق احاد
الامة ليس كتصديق النبي صلى الله عليه وسلم ولهذا قال ابرهيم عليه السلام
ولكن ليطمئن قلبي بقي هاهنا بحث اخر وهو ان بعض القدرية ذهب الى ان
الايمان هو المعرفة واطبق علماؤنا على فساده لان اهل الكتاب كانوا يعرفون
نبوة محمد صلى الله عليه وسلم كما كانوا يعرفون ابناءهم مع القطع بكفرهم لعدم
التصديق ولان من الكفار من كان يعرف الحق يقينا وانما ينكر عنادا واستكبارا
قال الله تعالى وجحدوا بها واستيقنتها انفسهم فلا بد من بيان الفرق بين معرفة
الاحكام واستيقانها وبين التصديق بها واعتقادها ليصح كون الثاني ايمانا
دون الاول والمذكور في كلام بعض المشايخ ان التصديق عبارة عن ربط القلب
على ما علم من اخبار المخبر وهو امر كسبي يثبت باختيار المصدق ولذا يثاب عليه
ويجعل راس العبادات بخلاف المعرفة فانها ربما تحصل بلا كسب كمن وقع بصره

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1